والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه
الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد بينهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا فيثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى
الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد
تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك
بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وههنا لم يحكم بشيء من
النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار
مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا اعتقد ان زيدا ليس في الدار وقال
زيد في الدار فكلامه خبر لا محالة وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل
عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق
للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا
ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم
فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا
كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم
المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع
الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم
انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية
هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة
في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا
لان تسمية شيء بشيء ليس باخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة
في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب

راجعا الى قولهم

راجعا الى قولهم انك لرسول الله مسندا بهذين الوجهين ثم
الجواب بعد التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى
انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن
لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم لانهم يعتقدون انه غير
مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود
المطابقة فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لسان السيد واعلم
ان هاهنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب
راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكره في صحيح
البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
بن ابي سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته
فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه
فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال
لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله
اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم
فقرا فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر
في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه
مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة
اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق